

سلامة نفي سحج «أموال شيعية» ووجود أموال لـ«داعش» في المصارف اللبنانية



سلامة متوسطاً وفد نقابة المحررين

أشار حاكم مصرف لبنان إلى «أن انخفاض سعر النفط وتراجع أسعار المواد الأولية ومنها الزراعية، سيقلص الإمكانات التمويلية لدى الدول العربية في حال واصلت هذه الأسعار انخفاضها لمدة طويلة»، لافتاً إلى «أن التحركات الحادة في أسعار العملات العالمية الأساسية والتي ستستمر، ستزيد المخاطر التجارية».

وخلال رعايته فعاليات اليوم الأول من الدورة 42 للمؤتمر العام لاتحاد الغرف العربية تحت عنوان «مستقبل الاقتصاد العربي والتحوّلات الإقليمية والدولية»، في المقر الدائم للاتحاد «مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي»، ممثلاً رئيس الحكومة تمام سلام، لفت سلامة إلى «أن التحولات السياسية والأمنية التي تعيشها المنطقة العربية لتساعد في إرساء سياسة إصلاحية فعالة نحن في أمس الحاجة إليها، مثل انفتاح أكبر بين أسواقنا وتطوير أنظمة الدفع الإقليمية، بغية تشجيع المقاضاة بالعملات العربية للعمليات التجارية البينية».

وقال: «يتمّ لبنان في مرحلة دقيقة من تاريخه، إذ تتجسد الأزمة السياسية باستقالة الانتخاب رئيس الجمهورية، ما أدى إلى تباطؤ في عمل المؤسسات الدستورية الأخرى وتأخير في مرحلة إقرار قوانين يحتاج إليها لبنان. وبالرغم من هذه الصعوبة، بقيت الحركة الاقتصادية مقبولة إلى حد ما حتى خفض الفوائد».

ولفت إلى «أن الحروب القائمة في المنطقة والعقوبات المالية المفروضة على بعض الدول والمنظمات، تدفع بالمصارف العالمية إلى التماهي في سياسة تقليص المخاطر derisking في المنطقة العربية، وسيؤثر ذلك سلباً على الحركة الاقتصادية عموماً والتجارة خصوصاً».

وقال: «هذه المسألة هي موضع اهتمام السلطات النقدية في العالم العربي وفي لبنان، وتدعو المؤسسات الدولية إلى الالتفات

شهادات إيداع لمدة 20 و30 سنة في حال وجود حاجات نقدية، على أن تكون ضمن مهمته القضائية بالحفاظ على ثبات العملة والاستقرار التسليفي. ونسعى من خلال هذه المبادرة إلى تأمين المناخ المؤاتي الذي يسمح مستقبلًا للدولة بإدارة مرتبة للدين العام يتيح لها إن أرادت، توزيع استحقاقاتها على آجال أطول، ما يخفف الضغوط على السيولة ويساهم في خفض الفوائد».

ولفت إلى «أن الحروب القائمة في المنطقة والعقوبات المالية المفروضة على بعض الدول والمنظمات، تدفع بالمصارف العالمية إلى التماهي في سياسة تقليص المخاطر derisking في المنطقة العربية، وسيؤثر ذلك سلباً على الحركة الاقتصادية عموماً والتجارة خصوصاً».

وقال: «هذه المسألة هي موضع اهتمام السلطات النقدية في العالم العربي وفي لبنان، وتدعو المؤسسات الدولية إلى الالتفات

في هذه المشكلة ومعالجتها بما ضمن حماية الشفافية ولا يعطل النشاط الاقتصادي».

ورداً على سؤال عن تأثير عدم انتخاب رئيس الجمهورية على وضع الليرة اللبنانية، أجاب: «الليرة مستقرة ولم تتأثر بعدم انتخاب رئيس للجمهورية، بل إن الاستقرار في لبنان هو الذي تآثر بغياب الرئيس لأن موقع رئيس الجمهورية أساسي لتحريك عجلة كل المؤسسات، ورئيس الجمهورية هو عنوان ثقة العالم بلبنان المحترم لدستوره وقوانينه وديمقراطيته».

ونفى سلامة وجود أي أموال لتتبع «داعش» في القطاع المصرفي اللبناني، مشدداً على «أن مهمة مصرف لبنان إصدار التعاميم التي تؤمن منع دخول أموال غير شرعية إلى القطاع المصرفي».

وأشار إلى «أن وضع سوق الفوائد يؤشر إلى إيجابيات كونها مستقرة، علماً أنها انخفضت منذ مطلع السنة بطلب من مصرف لبنان، وهذا يؤدي إلى ما نشهده من طلب على الأوراق المالية، بدليل نجاح إصدار اليوروبوند الأخير لوزارة المال».

وشدّد على «أهمية قطاع اقتصاد المعرفة والاستثمار فيه في المستقبل»، معتبراً أنه «من

البناء

بعاصري، في التكتل الدولي لمكافحة تمويل «داعش» الذي ينقذ في روما.

وأكد أن المصارف «مطلبة بمعرفة هوية أصحاب الأموال، وتعاميم المصرف المركزي تطاول الجميع»، نافياً بذلك ما أشيع عن سحب أموال شيعية من المصارف اللبنانية خوفاً من أن تطالها العقوبات الأميركية، وقال: «لا صحة لهذا الكلام، لأن مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصة يعملان على أساس محاسبية أي مخالف للقوانين اللبنانية من قبل أي عمل مهما كانت طائفته أو مذهبه. ولا أسباب تتيح استخدام القطاع المصرفي اللبناني لتصفية حسابات سياسية أو مذهبية».

وعن إمكان الحديث عن وجود للسيرة المصرفية في ظل هذه الأوضاع، أكد «أن القاعدة المصرفية، وعلى رغم كل الإجراءات المتخذة من قبلنا، تبقى القاعدة الأساسية في القطاع المصرفي ولا من بها إطلاقاً، ونحن نرفض أن تكون السيرة المصرفية ذريعة لإخلال أموال غير شرعية إلى لبنان».

القطاعات الأساسية الواعدة لمستقبل لبنان إلى جانب القطاعين المالي والنقدي».

ورداً على سؤال عن تأثير عدم انتخاب رئيس الجمهورية على وضع الليرة اللبنانية، أجاب: «الليرة مستقرة ولم تتأثر بعدم انتخاب رئيس للجمهورية، بل إن الاستقرار في لبنان هو الذي تآثر بغياب الرئيس لأن موقع رئيس الجمهورية أساسي لتحريك عجلة كل المؤسسات، ورئيس الجمهورية هو عنوان ثقة العالم بلبنان المحترم لدستوره وقوانينه وديمقراطيته».

ونفى سلامة وجود أي أموال لتتبع «داعش» في القطاع المصرفي اللبناني، مشدداً على «أن مهمة مصرف لبنان إصدار التعاميم التي تؤمن منع دخول أموال غير شرعية إلى القطاع المصرفي».

وأشار إلى «أن وضع سوق الفوائد يؤشر إلى إيجابيات كونها مستقرة، علماً أنها انخفضت منذ مطلع السنة بطلب من مصرف لبنان، وهذا يؤدي إلى ما نشهده من طلب على الأوراق المالية، بدليل نجاح إصدار اليوروبوند الأخير لوزارة المال».

وشدّد على «أهمية قطاع اقتصاد المعرفة والاستثمار فيه في المستقبل»، معتبراً أنه «من

من المستفيد من بيع الآثار السورية؟



مرفان شيمخوس

توثق المعالم الأثرية حياة وثقافة وطريقة عيش الشعوب عبر العصور، فمن خلال ما خلفوه من آثار نستطيع أن نستدل إلى تفاصيل حياتهم اليومية وطقوسهم وشعائرهم وعاداتهم وتقاليدهم والمهن التي كانوا يمارسونها.

تزرخ منطقة المشرق بالآثار التي تعود إلى العصور الغابرة الفينيقية والكنعانية والرومانية والبيزنطية والسورية وغيرها من الحضارات الإنسانية. وتعدّ دمشق من أعظم مدن المنطقة والأقدم في التاريخ بروعة معمارها القديم من مساجد وكنائس وقصور وأبواب وأسواق وخانات وأزقة عتيقة، بالإضافة إلى مواقع تاريخية ممتدة من الجنوب السوري حيث آثار محافظة درعا ومدينة بصرى وإزرع والصنمين، وآثار محافظة السويداء، وصلخد وقنسوات، وبيسلات شفا وسليم وعثيل، إلى جبل الشيخ والقنيطرة، إلى الصروح الرائعة في ريف دمشق في وادي بردى وتل منين والنكبة ومعولوا وصيدنايا وبيروت ودير عتية وقارة والضمير، إلى مدينة تدمر، وقصر الحجر الغربي وقصر الحجر الشرقي إلى أقاليمها، وقصر ابن وردان، وكل القلاع السورية التاريخية العريقة، بالإضافة إلى آثار مدن الشمال السوري، من البارا وسرجيلا وشيخ بركات إلى مفرّة النعمان، وإبلا، وبتل حنك حضارات الفرات ودجلة والخابور ودورا وأربوس والرافضة وماري ومينج وكين دارا وإيمار، وتلال حلف وعريب، حتى مواقع الساحل الكنعاني السوري في محافظتي اللاذقية وطرسوس واوغاريت ورأس ابن هاني وجبله وعمريت وأرواد.

ولكن تكثف الإرهاب الذي يضرب سورية منذ أربع سنوات، بتدمير ما فوق أرضها، بل تعاده إلى ما تحت ترابها من كنوز وثروات فسرق الآثار وهزبها ودمر الكنائس ودور العبادة من مساجد وكنائس، وأرتفعت في البلدان المجاورة سورية نسبة تجار الآثار الذين يأتون خصيصاً إليها لاقتناء الآثار المهمة، وقد أضافت سرقة الآثار أزمة إلى الأزمة التي تمرّ بها سورية التي يتعرض إرهاب الحضاري لأكثر عملية سرقة ممنهجة عالمياً.

ولكن يبقى السؤال الأهم: من المستفيد الأكبر من جرائم السرقة المنهجة لآثار سورية؟

يقول مايكل دانتلي، وهو من أكبر علماء الآثار في الولايات المتحدة الأميركية وأستاذ في جامعة بوسطن، والذي قام بتوثيق ما جرى كل من دمار ونهب للكنوز الأثرية في كل من العراق وسورية، في تقرير: «قد اكتشفنا أولاً من خلال الأقفار الصناعية عمليات نهب الآثار في كل

اعتصام للجنة الدفاع عن المستأجرين أمام المتحف؛ بعض نواب لجنة الإدارة منحاو إلى المالكين

إلى «أن هذه الثورة هي ثورة الفلاحين في وجه الإقطاع، فتعالوا نجس لتقيد العدل بقانون يفض المالك والمستأجر القديم».

ودعا بعض نواب لجنة الإدارة والعدل إلى «التحني عن هذا الملف لأنهم أبتوا أنهم طرف في شكل فاضح لصالح المالكين».

وتوجه المعتصمون إلى قصر العدل في مسيرة، وسط إجراءات أمنية مشددة.

تجمع مالكي الأبنية المؤجرة؛ اجتماع في مرفأ بيروت

وفي المقابل، اعتبر تجمع مالكي الأبنية المؤجرة في بيان أن «استغلال الشارع من قبل قلة قليلة تعرض ضد المالكين وحقوقهم وتعمل على تخريب العلاقة بين المالكين والمستأجرين، وعلى مرأى من القوى الأمنية، أصبح أمراً معيياً ومهيماً في حق الدولة والدستور وحقوق المواطن».

وطلب من «وزارة الداخلية توكيل القوى الأمنية بمنع المجتمعات التحريضية من قبل ما يعرف بلجنة المتابعة للمؤتمر الوطني للمستأجرين ولجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين ولجنة دعم حقوق المستأجرين، لأنها تجمعات تدعي برأيها تمثيل المستأجرين ولا تمت اليهم بصلة، وقد تخطت بمطالبها كل حدود اللياقة والمنطق لتتحول إلى مجموعة من المخربين والمحرضين ضد أملاك الناس وأرزاقهم».

اجتماع في مرفأ بيروت لبحث مشكلة تراكم الحاويات

وبنتيجة الاجتماع، توصل المجتمعون إلى التوصيات الآتية:

- تخصيص باحة إضافية للكشف لمعمل عدل الحاويات للكشف، بحيث يصبح عدد المساحات التي تستوعب 770 حاوية أربع ساعات.
- تقسيم باحات الكشف حسب الكشافين (zone) لكل كشف، بحيث يوفر الوقت للكشف بدلاً من أن ينقل الكشاف إلى آخر ضمن المساحات الأربعة.
- تأمين مكاتب جازمة للكشافين في ساحات الكشف بمعمل مكتب 4 لكل كشف من البيوت الجاهزة.
- تخصيص باحة خاصة للبيانات الموقّعة لأخذ عينات لرفع القيد (معهد البحوث، فحوص مخبري).

وبنتيجة الاجتماع، توصل المجتمعون إلى التوصيات الآتية:

- تخصيص باحة إضافية للكشف لمعمل عدل الحاويات للكشف، بحيث يصبح عدد المساحات التي تستوعب 770 حاوية أربع ساعات.
- تقسيم باحات الكشف حسب الكشافين (zone) لكل كشف، بحيث يوفر الوقت للكشف بدلاً من أن ينقل الكشاف إلى آخر ضمن المساحات الأربعة.
- تأمين مكاتب جازمة للكشافين في ساحات الكشف بمعمل مكتب 4 لكل كشف من البيوت الجاهزة.
- تخصيص باحة خاصة للبيانات الموقّعة لأخذ عينات لرفع القيد (معهد البحوث، فحوص مخبري).

المبيعون من الإمارات

وبالنسبة إلى إبعاد اللبنانيين من الإمارات وتأثيره على الاقتصاد، رأى أنّ «المسألة تتعلق بالإمارات وبعلاقتها مع لبنان كدولة، لكن تتدخل على ذلك باهتمام لأنّ نسبة 60 في المئة من تحويلات اللبنانيين تأتيان من دول الخليج العربي، لذا، تحاول البقاء على علاقة وتواصل إيجابيين أمله مع المصارف المركزية في تلك الدول».

وحذّر سلامة تأكيداً أنّ «ملف سلسلة الرتب والرواتب يفرض على الدولة أن تتحمل تبعاتها، أن تصرّفها على مراحل»، معتبراً أنّ «الإيجابية في السلسلة تكمن في زيادة قابلية الاقتصاد عند ضخ تلك السيولة، منعا للتخضم».

مواضيع

● تصفّيف اتحاد المصارف العربية أنه أول مؤتمر مصرفي متخصص حول تمويل المصارف للاقتصاد اللبناني، تحت عنوان «الاقتصاد اللبناني: التوجه الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية»، يومي 1 و2 نيسان المقبل في بيروت، برعاية وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم، ومشاركة كل من: رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، رئيس جمعية مصارف لبنان فرنسوا باسبيل، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربية، وكبار المسؤولين من المؤسسات العربية والدولية. كما يشارك في المؤتمر قيادات اقتصادية ومالية لبنانية فاعلة وقوى اقتصادية عربية ومؤسسات دولية منها: البنك الدولي، مندوب من وزارة الخارجية الهنغارية والبنك المركزي الفيدرالي في واشنطن، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

ارتفاع نسبة الصادرات الصناعية 2.4 في المئة في كانون الثاني

ارتفعت نسبة الصادرات الصناعية 2.4 في المئة في شهر كانون الثاني من هذا العام، مقارنة بالشهر نفسه من العام 2014. واحتلت صادرات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية خلال هذا الشهر المرتبة الأولى، وسجلت منتجات الصناعات الكيماوية واللؤلؤ والأحجار الكريمة وشبه الكريمة ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة صادراتها، فيما انخفضت قيمة صادرات صناعة الأغذية والمنتجات العادية.

ووفق تقرير مفصل عن الصادرات الصناعية وواردات الآلات والمعدات الصناعية، أعدته مصلحة المعلومات الصناعية في وزارة الصناعة عن شهر كانون الثاني 2015، بلغ مجموع الصادرات الصناعية في كانون الثاني 2015 ما قيمته 243.2 مليون د.، مقابل 237.5 مليون د. في كانون الثاني 2014 و275.8 مليون د. في كانون الثاني 2013، أي ارتفاعاً بقيمة 5.7 مليون د. ونسبته 2.4 في المئة، مقارنة مع كانون الثاني 2014 وانخفاض قيمته 32.7 مليون د. ونسبته 11.8 في المئة، مقارنة مع كانون الثاني 2013.

أهم المنتجات المصدرة

احتلت صادرات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية خلال هذا الشهر المرتبة الأولى، إذ بلغت قيمتها 58.1 مليون د.، وتصدر العراق لأكثر البلدان المستوردة لهذا المنتج، إذ استورد ما قيمته 14.3 مليون د.، تليها صادرات منتجات الصناعات الكيماوية بقيمة 46.7 مليون د.، واحتل العراق صادرات الدول المستوردة لهذا المنتج بقيمة 6.3 مليون د.، ثم منتجات صناعة الأغذية بقيمة 35.7 مليون د.، وتصدرت السعودية لأكثر البلدان المستوردة لهذا المنتج إذ استوردت ما قيمته 6.2 مليون د.، فالعمان العادية ومصنوعاتها بقيمة 27.7 مليون د.، ثم اللؤلؤ، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، المعادن الفضية (دون اللؤلؤ، الأحجار الكريمة وشبه الكريمة، والفضة بشكلها الخام) بقيمة 17.2 مليون د.،

نشاطات اقتصادية

● التقى وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعبيرت النواب محمد الحجار، قاسم عبد العزيز، نبيل نقولا، هادي حبيش، خالد زهران، والنائب السابق مخايل الصاهر، وعرض معهم الشؤون الإنمائية المناطقة الموضوعية على جدول أعمال الوزارة، إضافة إلى الأوضاع الراهنة في المنطقة.

وتناول زعبيرت الشأن الإنمائي مع رئيس اتحاد بلديات العرقوب، ثم عقد اجتماعاً مع المديرية العامة للطيران المدني، تناول سير العمل في هذا العرق وأوضاع مطار بيروت الدولي في شكل عام، وسلامة الملاحة الجوية والطيران المدني في شكل خاص.

● بحث وزير الطاقة والمياه أنور نظريان مع الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في لبنان روس ماونت في الشؤون الطويل الأمد بين الوزارة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول القضايا المتعلقة بالمياه والتنمية المستدامة، إضافة إلى الخطط والمشروع المستقبلية.

● رعى وزير العمل سجعان قرزي حفل افتتاح ندوة تقنية حول تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحسين أداء مؤسسات الضمان الاجتماعي التي تنظمها الجمعية العربية للضمان الاجتماعي على مدى ثلاثة أيام في فندق جفنيور – روتانا الحمراء. حضرها الوزير السابق شربل نحاس، النائب سامر سعادة، مدير عام وزارة العمل جوزيف نعوس، رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، وشخصيات وفاعليات نقابية وعمالية، بالإضافة إلى مشاركين من عدد من الدول العربية.

● عرض وزير الزراعة أكرم شهيب الواقع السياسي في لبنان والمنطقة وأهمية تعزيز التعاون الزراعي مع نيوزيلندا، مع سفير نيوزيلندا في لبنان والمقيم في القاهرة بارني رايلي، يرافقه القنصل الفخري نيوزيلندا في بيروت محمود حيدر. ثم استقبل ممثلة برنامج الأغذية العالمي، ومديرة مكتب لبنان جواهر عاطف، يرافقها نائب مدير المكتب عيسى سانوغو، وبحث معهم في كيفية دعم لبنان ومساعدة اللاجئين السوريين.